

وسائل الشيعة

[165] (28290) 7 - وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد جميعا، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتراها بعد هل تحل له ؟ قال: لا حتى تنكح زوجها غيره. ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب (1). وكذا الحديثان قبله. (28291) 8 - قال الكليني بعد ما ذكر حديث الحلبي: قال ابن أبي عمير: وفي حديث آخر قال: حل له فرجها من أجل شرائها والحر والعبد في ذلك سواء. أقول: تقدم وجهه (1)، وتقدم ما يدل على ذلك عموما (2). 27 - باب ان الامة إذا طلقت طلقتين ثم وطأها مولاها لم تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره. (28292) 1 - محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير يرفعه عن عبيد بن زرارة، عن عبد الملك بن أعين قال: سألته عن رجل زوج جاريته رجلا فمكنت معه ما شاء أو ثم طلقها فرجعت إلى مولاها فوطأها أتحل لزوجها (1) إذا أراد

_____ 7 - الكافي 6: 173 / 3. (1) التهذيب 8: 84 /

289، والاستبصار 3: 310 / 1102. 8 - الكافي 6: 173 / 2. (1) تقدم في ذيل الحديث 4 من هذا الباب. (2) تقدم في البابين 24 و 25 من هذه الأبواب. الباب 27 فيه 3 أحاديث 1 - التهذيب 8: 84 / 286، والاستبصار 3: 309 / 1099. (1) في الاستبصار: أيحل له فرجها " هامش المخطوط ". _____